http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com ◆ العدد (2095) السنة الثامنة - السبت (9) نيسان 2011

كتابة على الحيطان

وجـــــهـــــة نـــظـــر!

عامر القيسي

باختلاف وجهات النظر في تقييم التغيير الذي حصل في التاسع من نيسان عام ٢٠٠٣ ، الا أن الحقيقة التي تريد ان تحجبها المراهقات السياسية هي ان ذلك اليوم شكّل منعطفا حادا وتأريخيا في الحياة السياسية العراقية الحديثة . لقد كان التخلص من الدكتاتورية الصدامية حلما بعيد المنال بالنسبة للشعب العراقي وقواه المعارضة في الداخل والخارج ، فقد كانت آلة الطحن اليومي للأصوات والحركات والاحتمالات قائمة دون كلل وتتصاعد بوتائر عالية في اللحظات التأريخية التي تسمح بها الظروف لتحركات شعبية محددة أو واسعة كما هو الحال في الدجيل وفي انتفاضة ١٩٩١ وفي المحاولات الانقلابية التي تمت تصفية المخططين لها بطرق وحشية مبتكرة " راجي التكريتي أنموذجا " عندما ترك لكلاب بوليسية شرسة ومدربة مهمة التهام جسده وهو حي !! .

الأشقاء والمحيط الإقليمي لم يكونوا مكترثين بما فيه الكفاية بالكارثة التي يمر بها الشعب العراقي من استخدام أحواض التيزاب الى المقابر الجماعية مرورا باستخدام السلاح الكيمياوي في حلبجة وقطع الألسن والآذان وجدع الأنوف والتهجير القسري .. الخ من سياسة دموية باطشة لا ترحم ولا تكل ولا تتعب من القتل والإعدام وإخفاء الناس إلى الأبد ، فضلا عن ملاحقة الأصوات العراقية الحرة خارج العراق ، عندما اغتيلت شخصيات سياسية وثقافية وإعلامية بارزة في أكثر من دولة عربية !!

وحتى الدعم الذي كان يقدم للمعارضة العراقية في بلاد المهجر عادة ما يكون باشتراطات ومحاولات احتواء لم تستطع كل قوى المعارضة ان تتجنبها أو تتخلص من ذيولها !!

لم يكن بإمكان أي دولة من دول الجوار العربي وغير العربي أن تساعد بشكل فعّال الشعب العراقي على إسقاط الدكتاتورية ، وبالتالي فان الحل المتاح، وكما يقول العرب " آخر الدواء الكي " في تلك الفترة ، هو حل توافق المصالح الأميركية الإستراتيجية مع مصالح الشعب العراقي في التخلص من نظام صدام وهو ما حصل فعلا وتحررت الإرادة العراقية من القبضة الحديدية للبعث وانطلقت لبناء تجربة عراقية فريدة في المنطقة . ولكن ماذا حصل بعد التاسع من نيسان ؟

الاميركان لم يأتوا لسواد عيون الشعب العراقي ، هذه حقيقة يعرفها الجميع ، لكن تقاطع المصالح في لحظة تأريخية ممكنة سهلت لنا عملية إسقاط الدكتاتورية التي اكتوى بنارها كل أبناء الشعب العراقي دون استثناء بما في ذلك اقرب المقربين من الدائرة الصدامية .

كل الفوضى التي حصلت هي بسبب عدم قدرة القوى السياسية العراقية على ضبط الوضع بطريقة كانت ممكنة جدا ، فلم تكن هناك قاعدة وانهار البعث من القمة الى القاعدة وكان هناك جو شعبي عام مرحب ، ليس لوجود الاميركان وانما لسقوط صدام والتخلص من كابوسه .

لقد أدت الأخطاء السريعة والمتوالدة والمستمرة التي ارتكبتها الأحزاب والقوى والتيارات السياسية والدينية العراقية الى دخولنا في نفق مظلم بقينا ندفع وما زلنا ثمنه دما وكدنا في مرحلة ٢٠٠٥ – ٢٠٠٧ أن ننزلق الى مهاوي حرب أهلية حقيقية لا تبقي ولا تذر.

لقد انشغل السادة مع بريمر في استكمال سيناريو توزيع الغنائم مفلتين من بين أياديهم كل الفرص التي كانت مؤاتية لإعادة ترتيب البيت العراقي وبنائه من جديد على أسس حضارية وعصرية قائمة على أساس المواطنة والدولة المدنية الحديثة .

إن الحرفية السياسية تستلزم الإفادة من كافة العوامل والقوى والإمكانات التي من شأنها أن تقدمنا خطوة إلى الأمام بعيدا عن منطق المحاصصة والشعارات الزائفة عن الاحتلال باستثناء الأصوات الوطنية الحقيقية، الذي لا يرضى به أحد ، الا في إطار المزايدات والتخوين ، وهو الاحتلال الذي جعل البعض " خونة وشعاراتيين " أعضاء في البرلمان ووزراء في الحكومة ومسؤولون أثرتهم الصفقات والفساد المالي والإداري واتخمت جيوبهم وبطونهم الى يوم يبعثون !

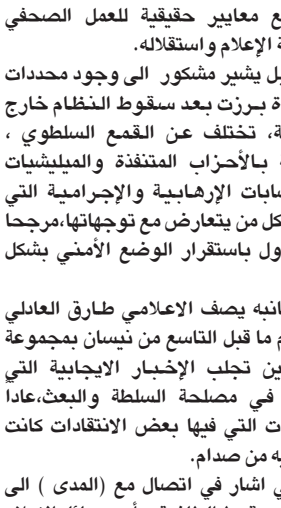

بعد ثماني سنوات على التغيير...صحفيون يبحثون عن علاقة جديدة مع السلطة

نـواب: الإعـلام حصل علـى نصيب الأسـد بسقـوط "الطاغية"

□ بغداد/ فريق المدى

اعتقالات وإغلاق مؤسسات وتهديد أخريات، هذه صورة الإعلام بعد ثماني سنوات من ازاحة "صدام " عن السلطة. مراقبون يؤكدون ان طفرة نوعية قد حدثت بعد التاسع من نيسان ودخلت البلاد في الاعلام الحر الذي يتسابق للحصول على المعلومة ،مقابل "تستر" المسؤول على مؤسسته ووزارته واحتكار المعلومات ،وسوء تصرف من قبل بعض الجهات الحكومية خاصة في التعامل مع الصحفيين في التظاهرات الأخيرة، جعلت الآراء تتناقض فيما بينها حول مدى حرية العمل الصحفي في العراق.

فسحة من الحرية

من جانبها أشارت النائبة ناهدة الدايني الى ان الإعلام حصل على فرصة كبيرة بعد سقوط الدكتاتورية في العمل بشكل حر بدون قيود .

الدايني اكدت في اتصال مع "المدى " ان الإعلاميين اصبحوا يتناولون في المادة التي يعرضونها على القراء او المشاهدين الكثير من الانتقادات الجريئة دون الخوف من انتقام السلطة منهم ، وفسحوا المجال ايضا أمام النائب والمسؤول الحكومي ليتحدث عن رؤيته لسياسة الدولة وانتقاده لأخطاء ، معتبرة ان للإعلام دورا كبيرا في ايصال صوت المسؤول الى الشارع.

بينما صرح النائب عمار الشبلي من الائتلاف الوطني لـ(المدى) قائلا:بعد التغيير أصبح الإعلام حرا بمعنى الكلمة واصبح الاعلامي يستطيع التكلم والكتابة عن اي ظاهرة ، ويكشف التلاعبات في المال العام ومحاربة المرتشين من خلال فضحهم بوسائل الاعلام.

الشبلي اكد ان الاعلام اخذ دورا كبيرا في العراق بكشف المتلاعبين بالمال العام ووضع الإشارة أمام الأخطاء ، وهو بتقدم وبتطور دائم، مشيرا الى ان صحفا كثيرة امثال "المدى " وغيرها كشفت الكثير من السلبيات وملفات الفساد وحققت نجاحا بمتابعة الجهات المختصة وكشف الجهات المتورطة.

وعلق القيادي في الحزب الإسلامي عمر الهيجل في تصريح لـ(المدى) قائلا:بالتأكيد الإعلام بعد ٤/٩ أصبح اعلاما حرا لكن بعد ان ضحى العراقيون بدمائهم وأرواحهم من اجل الديمقراطية وإعلام الكلمة الحرة، في نفس الوقت أصبح الإعلامي الحر هو الضحية لأنه يقول الكلمة الحرة ،وأكد الهيجل أن يكون الإعلام حرا وغير مسيس لحزب او جهة معينة

الخشية من الفوضى

من جانبه قال القيادي في المجلس الإسلامي الأعلى النائب حبيب الطرفي في حديث لـ"المدى" بات من الواضح ان المنجز الأكبر الذي حصل عليه العراق والعراقيون بعد انهيار الدكتاتورية هو الحرية، مبينا "لعل الحصة الاكبر من الحرية حصلت عليها وسائل الاعلام" .

واستدرك الطرفي بالقول ان هذا لا يعني حصول الاعلام والصحفيين على كامل حقوقهم فهم بحاجة الى كل ما يسهل عملهم الإعلامي، مشددا على ضرورة سن قانون عادل لحماية الصحفيين والذي يضمن لهم الحرية والسهولة في الوصول الى المعلومة، متابعا ان هيئات الدولة بحاجة الى وسائل اعلام حرة تعمل بشفافية.

واكد الطرفي ان الإعلام الحر في العراق هو وليد التجربة الديمقراطية الحديثة وبالتالي هذا لا يمنع وجود مشاكل في عمله، الا ان الكتل السياسية في العراق تعمل من اجل ان يأخذ الإعلامي حقه، مشددا على ان الدستور فيه نصوص واضحة المعالم، وان نواياه ومحتوياته تؤكد ضرورة الدفاع عن الصحفي من اجل بناء دولة ديمقراطية حديثة.

إلا أن الطرفي أبدى انتقادا نتيجة عدم وجود رقابة على الإعلام في البلاد، موضحا ان العراق بحاجة الى إعلام وطني والذي يسمى بإعلام الدولة، متابعا ان هذا النوع من الإعلام يقوم برسم الخطوط العريضة للدولة العراقية، مشددا على ضرورة ان يمول هذا الإعلام من المال العام كي لا يكون محل تأثير من جهة سياسية معينة، محذرا في الوقت نفسه مما اسماه الطرفي بالانفلات الإعلامي.

الإعلام الحر والحزبي

فيما شدد النائب عن ائتلاف الكتل الكردستانية شوان محمد طه على ان الحديث عن حرية وسائل الإعلام يجب ان يتخلله التطرق الى الأمور التفصيلية في ما تتناقله هذه الوسائل.

وفرق طه في حديثه لـ"المدى" بين الإعلام الحزبي والإعلام الحر، موضحا في الوقت نفسه رغم ان العراق بات يعيش في نوع من الحرية الا ان اغلب وسائل الإعلام سواء المرئية منها والمقروءة والمسموعة تخضع الى تأثيرات الأحزاب التي تمولها، مشددا على وجود كتّاب وصحفيين مهنيين حافظوا على استقلاليتهم منذ ايام النظام المباد ولم يتعرضوا الى الضغوطات التي كانت تمارسها الأجهزة القمعية لنظام صدام والذي كان شموليا اخذ على توجيه الإعلام العراقي باتجاه مصالح حزب البعث وصدام.

وعن كيفية تعامل وسائل الإعلام مع الوضع الديمقراطي الجديد وتعاطي الحكومة معه، يعلق النائب الكردستاني قائلا ان ما يتناقله الإعلام يتوقف على كيفية تقبل المجتمع له وان الحكومة العراقية تتعامل مع الإعلام بالطريقة الشرقية المعهودة والتي ترفض تقبل وجهة النظر المخالفة، مشددا على ان المشكلة لا تتعلق بالحكومة بل انها تتعلق بأصل المجتمع الشرقي.

وأضاف طه ان الإعلام العراقي أصبح أسير الحكومة والمجتمع، لاسيما وان الأخير لا يتقبل حتى اللحظة الحرية الكاملة للإعلام، لافتا الى ان الكتل السياسية هي الأخرى لاتزال تعتبر ان حرية الإعلام مسألة سلبية وكذلك اختلاف الرأي والدليل على ذلك هو الاختلافات السياسية الموجودة حاليا.

لا مقارنة بين الماضي والحاضر

اما عضو المكتب السياسي في الحزب الشيوعي العراقي رائد فهمي، فنفى في اتصال هاتفي مع "المدى" إمكانية مقارنة حرية الإعلام بعد سقوط الدكتاتورية، بما كان عليه في السابق، موضحا انه بعد ٢٠٠٣ أطلقت حريات كبيرة للإعلام وبكل وسائله المرئية والمسموعة والمقروءة، مستدركا بالقول "رغم هذا الانجاز الا ان هذا لا يعني حرية الاعلام على ما يرام، مستدلا بالشهداء الذين سقطوا منذ ٢٠٠٣ ولحد الان، لافتا الى ان الإعلاميين استهدفوا كثيرا خلال هذه الفترة الحرجة التي مر بها العراق فهنالك مشكلة كبيرة تكمن في حماية الإعلاميين والصحفيين، فضلا عن الجوانب الأخرى التي تتعلق بالتقيد مثل التقييد الذي تعرض له الإعلاميون في تغطية الانتخابات او صعوبة الوصول الى الأماكن التي تقع فيها الأحداث.

وشدد فهمي على وجود تقييد في الوصول الى المعلومة، ذلك لان بعض المؤسسات لا تسمح للإعلاميين بالوصول الى المعلومة بالدقة المطلوبة وضعف الشفافية في التعامل معهم، في حين توجد مؤسسات تتجاوز التشريعات والقوانين التي شرعت لتسهيل عمل الإعلام كسلطة رابعة.

وأكد فهمي ان دور الحكومة كجهة تنفيذية لا توجد لها صورة واحدة في التعامل مع الإعلام، موضحا ان مؤسسات حكومية منفتحة في التعامل مع الصحفيين في حين ان هنالك مؤسسات تتعامل بتشنج مع الإعلاميين فالحكومة عموما لديها بعض التوجس والتحفظ من الإعلاميين، لاسيما في الفترة الأخيرة، فهي تنظر الى المعلومة التي ينقلها الإعلامي بانها مضرة لها او انها في صالح الإرهابيين، وفي الوقت عينه هنالك مواضيع يطرحها الإعلام تشكل إحراجا لكثير من الساسة لأنهم ينظرون الى هذه المعلومات والمواضيع كنوع من التهديد لمناصبهم.

واشار عضو المكتب السياسي الى ان الإعلام في العراق يعاني من ضعف في التنظيم وهذا الذي ينطوي على فوضى، فكثرة وسائل الإعلام وانتشارها بشكل كبير يعد ظاهرة سلبية يجب الانتباه اليها ويجب في الوقت نفسه معالجتها فهذه الكثرة في الوسائل أدت الى عدم المهنية في نقل الخبر من قبل بعض الوسائل ووجدنا ايضا ترويجا للإشاعات لمصلحة أحزاب معينة وهنالك أيضا الكثير من الوسائل التي تعتمد على الانترنت وعلى ما ينشر فيه بدون ان تراعي الدقة في نقل المعلومة

وقال فهي يجب على الحكومة تشريع قوانين إضافية تسهل للصحفيين الوصول الى المعلومة من دون تعب او مضايقات وفي الوقت نفسه يجب على الإعلاميين أنفسهم وضع قوانين واليات تحمي مهنتهم كتقنين وسائل الإعلام ووضع قوانين جديدة تصب في حمايتهم وحماية مهنتهم ومراعاة الدقة في نقل المعلومة.

محددات جديدة للإعلام

بالمقابل يرى أصحاب الشأن من العاملين في حقل الإعلام ان تاريخ التاسع من نيسان كان نقطة البداية لانطلاق اعلام جديد مفتوح على العالم، خال من المحددات والتدخلات السلطوية، علىً الرغم من ان الكثير منهم يبدي عدم رضاه حول مدى الحريات المكتسبة بعد سقوط النظام والتي كانت اقل من الطموح – على حد وصفهم–

رئيس تحرير جريدة الصباح الجديد اشار الى ان التشريعات القانونية المنصوص عليها بالدستور العراقي والتي تخص مجال الإعلام هي الأكثر تقدما من باقي الدول الاخرى، لاسيما في ما يخص إنشاء المؤسسات الصحفية والإعلامية دون الحاجة للحصول على موافقات رسمية.

العلاقة بين السلطة والإعلام

وأضاف اسماعيل زاير في اتصال مع (المدى) أن مسار الحريات والعمل الصحفي خلال السنوات الثمانية الماضية تخللته اخفاقات كثيرة،موضحا "بعد سقوط صدام تخلت الولايات المتحدة عن بناء مؤسسات إعلامية مستقلة في البلاد ، ولم تقدم ضمانات لعملها ، وسقف المساعدات لها كان ضعيفا، ما جعله يعتمد على اشخاص ومستثمرين واحزاب سياسية تسقط سياستها واجنداتها على صفحاته .

في حين لا ينفي زاير ظهور طبقة من الشباب الصحفي استطاع تقديم شكل جديد من العمل المهني المستقل، وبروز جيل جديد خلق بعد سقوط الطاغية من كتاب عمود وتقنيين في مجال الفضائيات ورسامي كاريكاتير.

اما في ما يتعلق بجانب تعامل السلطة مع الإعلام شدد زاير على ان الحكومة والبرلمان لم تبد اي اهتمام بهذا الجانب. معتبرا ان الإهمال ليس وليد الصدفة ،لان الطبقة السياسية وعددا من رجال السلطة لا يفهمون العمل الصحفي ، ولا المعايير التي تحكمه، محاولين ان يبعدوا الصحافة عن نشر آراء الشارع على وسائل الإعلام ، ومتمنين ان يدار وفق برامجهم وتوجهاتهم السياسية، متهما البعض من الأحزاب السياسية بالسعي وراء احتكار السلطة والمال والإعلام، ومنع نشوء صحافة نشطه تأخذ على عاتقها اظهار الحقائق للمواطن وترك الخيار له في اخذ القرارات سواء بالانتخابات او القضايا السياسية الأخرى.

قوة الحكومة

من جانبه أوضح الباحث حيدر سعيد ان الإعلام بعد التاسع من نيسان اكتسب الحرية من خلال ضعف المؤسسات الحكومية والفوضى التي حدثت في البلاد،او من خلال الاعتماد على النماذج الأجنبية الجاهزة.

سعيد وهو أكاديمي ومهتم بشأن الإعلام أشار في حديث مع (المدى) الى ان الأحداث التي تواترت في العراق حول طبيعية العلاقة بين السلطة والإعلام بعد سقوط النظام السابق أفرزت معادلة تقول ان الحكومة كلما تزداد قوتها، كلما تضعف الحريات. مستشهدا بإدارة الدولة لملف التظاهرات الذي يعده سعيد ورقة اختبار لتصور الحكومة لشكل الإعلام ودوره في الشارع.

سعيد يؤكد أهمية تحرك الإعلام ومنظمات المجتمع المدني للحصول على مجال اكبر في حرية العمل الصحفي ، الذي يعتبره أساس المشكلة التي استفزت الحكومة وجعلتها تركض وراء الإعلاميين وتعتقلهم بينما تركت المطالبين بالقضاء على الفساد والصارخين ضد الأداء الحكومي السيئ ،لتؤكد ان حرية التعبير هي المشكلة الأساسية في البلاد.

الباحث يشدد على ان المقارنة غير موضوعية بين شكل الإعلام قبل سقوط النظام وما بعده،مشيرا الى ان العراق كان يقع تحت قبضة النظام الشمولي الذي وظفه لمصلحته وجعله صوته الناطق ،مرجحا ان تصل الصحافة في العراق الى نتائج ايجابية في الحصول على حرية العمل المهني، موضحا " نحن في عملية مستمرة في محاولة الحصول على حرية التعبير وربما سنصل الى أعراف خاصة بالعمل الصحفي في البلاد " ، معتبرا ان العراق جزء من العالم ويتأثر بالقيم والأعراف والقوانين الدولية التي ساهمت في إنضاج وحماية العمل الصحفي ،على الرغم من وجود بعض الخصوصية.عاداً في الوقت نفسه الحراك الإعلامي الأخير حول تشريع قانون لحماية الصحفيين والحصول على قانون حق المعلومة من الايجابيات، مؤكدا ان الطريق لن يكون سهلا بوجود الأحزاب السياسية والحكومة التي لا تؤمن بالضرورة بالعمل الصحفي، مثلما لمسنا في تظاهرات ٢٥ شباط.

إعلام الأنظمة الديمقراطية

بينما أكد الإعلامي سالم مشكور ان العراق تخلص بعد التاسع من نيسان من التحكم السلطوي بالإعلام بشكل كامل ، ودخلت البلاد بمرحلة جديدة بإعلام حر لكنها واجهت قيودا من نوع آخر.

مشكور اشار في اتصال مع (المدى) الى ان الإعلام في البلاد مر بحالة من "الفلتان" في الفترة الأولى التي أعقبت سقوط النظام ، لكن الأمور انتظمت فيما بعد بخطوات متتابعة. نافيا في الوقت نفسه الوصول الى مرحلة الإعلام الحر بشكله المطلق ، لأنه وحسب وصفه يحتاج الى بيئة صحية ومتفهمة لطبيعة العمل الصحفي والإعلامي بشكل عام،فضلا عن الحاجة لقوانين تنظم العمل وتحمي حقوق الصحفيين وتؤمن لهم الحماية الكاملة والامن الوظيفي ، لاسيما ان الإعلام هو مجال إبداعي لا يمكنه العمل في ظل ظروف متوترة وغير آمنة.

مشكور وهو عضو هيئة الإعلام والاتصال شدد على ان العمل الصحفي ليس الجهة الوحيدة التي لم تحصل بعد سقوط النظام على حقوقها كاملة، بل هناك الكثير من الملفات التي تشهد إرباكا في تطبيقها، منتقدا وقوف بعض الإعلاميين موقف المتفرج وعدم السعي للحصول على حقوقهم.

في حين يعد العلاقة بين الحكومة والإعلام بعد التاسع من نيسان قد شهدت بعض الاحتقانات بين فترة وأخرى، معتبرا الأمر طبيعيا ، لاسيما ان العلاقة بين الإعلام في النظام الديمقراطي تختلف عنها في الشمولي، حيث الأخيرة علاقة شراكة وعلاقة تابع ومتبوع ، بينما في الأنظمة الديمقراطية تكون في أساسها التوتر بين الطرفين ،وانها علاقة خصمين متكاملين في الوقت نفسه ، فالصحافة تحتاج المسؤول والاخير يحتاجها ايضا ، مشيرا ان الاثنين يدركان أهمية بعضهما البعض وهو ما يميز وضع الإعلام في النظام الديمقراطي، مستدركا "في العراق السلطة تسعى لان تقيد الإعلام وتضغط باتجاه عدم كشف ملفات لا ترغب بايضاحها ،وهي تحاول ان تضع كوابح أمام العمل الصحفي ". لذلك يعتبر مشكور الحاجة الى قانون الشفافية وقانون عصري للصحفيين من التشريعات المهمة في المرحلة القادمة التي ينبغي على الإعلاميين ان يسارعوا للضغط على النواب لتشريعه،منتقدا قانون حماية الصحفيين المقدم أمام البرلمان لأنه وعلى حد وصفه قانون يتحدث عن امتيازات بدل الاهتمام بوضع معايير حقيقية للعمل الصحفي وحرية الإعلام واستقلاله.

بالمقابل يشير مشكور الى وجود محددات جديدة برزت بعد سقوط النظام خارج السلطة، تختلف عن القمع السلطوي ، متمثلة بالأحزاب المتنفذة والميليشيات والعصابات الإرهابية والإجرامية التي تغتال كل من يتعارض مع توجهاتها،مرجحا ان تزول باستقرار الوضع الأمني بشكل كامل.

من جانبه يصف الاعلامي طارق العادلي الإعلام ما قبل التاسع من نيسان بمجموعة مراسلين تجلب الإخبار الايجابية التي تصب في مصلحة السلطة والبعث،عاداً الكتابات التي فيها بعض الانتقادات كانت بتوجيه من صدام.

العادلي اشار في اتصال مع (المدى) الى انه بعد سقوط الطاغية بدأت وسائل الإعلام تتناقل الأخبار السلبية والايجابية على حد سواء، منتقدا ظهور شكل من الإعلام يرصد الأخطاء والسلبيات ويترك الجانب الايجابي في العراق الجديد ،حتى وان كانت الأشياء الجيدة واضحة كالشمس في كبد السماء. معتبرا هذا النوع من الإعلام يعطي صورة سوداء لبلاد خالية من الحسنات، مؤكدا ان البلاد فيها الكثير من الايجابيات التي تغض بعض وسائل الإعلام الطرف عنها .

العادلي وهو مدير المركز الإعلامي لمنظمات المجتمع المدني استشهد بحضور الإعلاميين الكثيف الى دائرة إعلام مجلس النواب حين سماعهم بوجود مشكلة بين النواب، في حين لا تجد غير أربعة او خمسة صحفيين في الجلسات الاعتيادية. عاداً هذا الموقف هو التربص بالمشاكل من قبل بعض وسائل الإعلام وعدم الاهتمام بقضايا ايجابية

كما أكد العادلي ان الإعلام في العراق اخذ حريته أكثر من باقي الدول الأخرى،منتقدا عدم استثمار الفرصة من قبل الإعلاميين للحصول على حقوقهم، معتبرا في الوقت نفسه الأخطاء التي حصلت من قبل بعض الجهات والقوات الأمنية ضد الإعلاميين حدثت بسبب العقلية القديمة التي مازالت تسيطر على تفكير الكثير من العراقيين الذين يطالبون الشرطي بالتخلي عنها وهم لازالوا يمارسونها.موضحا " اننا بحاجة الى وقت طويل للتخلص من ارث الماضي ومن العقلية الفردية للوصول الى إعلام حر.

أهمية تحرك الإعلام ومنظمات المجتمع المدني للحصول على مجال اكبر في حرية العمل الصحفي ، الذي يعتبره أساس المشكلة التي استفزت الحكومة وجعلتها تركض وراء الإعلاميين وتعتقلهم

ناهدة الدايني

شوان محمد طه

سالم مشكور

حيدر سعيد

حبيب الطرفي